



جمهورية مصر العربية
وزارة الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات

السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية

ضيوف مصر الكرام ... السيدات والسادة الحضور

يسرني أن أرحب بكم اليوم في افتتاح فعاليات الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر ومعرض القاهرة الدولي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ هذا المحفل الهام الذي بات منصة متميزة نتشارك من خلالها الرؤى لتنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يتواءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة التي تُعدُّ بتقنيات وأدوات رقمية فعالة تركز على ما تنتجه من تكنولوجيات متقدمة توفر حلولاً خلاقة للتحديات التي تواجهنا في مختلف مناحي الحياة.

سيادة الرئيس إن تشريف سيادتكم اليوم بالحضور وللسنة الخامسة على التوالي لهو رسالة قوية تؤكد أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتضع علينا أهل هذا القطاع من حكومة وقطاع خاص مسئولية ضخمة أن نهض لنلبى احتياجات وطننا بما توفره التكنولوجيات الحديثة؛ واسمحوا لي ياسيادة الرئيس أن انتهز هذه الفرصة لتهنئة سيادتكم والشعب المصري الكريم على نجاح إطلاق أول قمر صناعي مصري مخصص لأغراض الاتصالات "طيبة ١"؛ والذي يمكن من خلاله توفير خدمات الانترنت فائقة السرعة في مصر وعدد من الدول الأفريقية؛ فيغدو بمثابة جسر جديد للتعاون مع أشقائنا في القارة الأفريقية.

وفي إطار حرص سيادتكم وتوجيهاتكم الرشيدة نحو توحيد الطاقات، ومتابعتكم الحثيثة لجهود الدولة في بناء مصر الرقمية؛ تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاضطلاع بدورها لتحقيق هذه الرؤية بمفهومها الواسع؛ إن مصر الرقمية التي نسعى لبنائها لا تقتصر فقط على رقمته الخدمات الحكومية؛ ولكن رواقها ينبسط واسعا ليشمل حوكمة أنشطة الحكومة وتطوير أداؤها، وإدارة السياسات بالمعلومات مع توفير كافة الركائز الداعمة لعمليات التحول الرقمي من خلال مشروعات رفع كفاءة البنية المعلوماتية الرقمية على نحو يتيح نفاذ أكبر للمعلومات ويضمن جودة واستمرارية خدمات الاتصالات المقدمة للمواطنين.

وتنهض مصر الرقمية لتعزيز قوة مصر الناعمة، وتساهم في بناء الانسان المصري بما تتضمنه من تعليم وتدريب، وخلق المزيد من فرص العمل، وحفظ كنوز مصر التراثية وتسهيل تداولها.

إن مصر الرقمية التي ننشدها تعتمد في تنفيذ خططها على مستحدثات الاتصالات والمعلوماتية؛ ومن هذا المنطلق؛ فإننا نحرص على دمج التكنولوجيات المتقدمة كالذكاء الاصطناعي في المنظومة الرقمية، وتفعيل تطبيقاته في دعم صناعة القرار؛ وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والتي هي نتاج تعاون مثمر بين وزارتي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي؛ وقد تضمنت خطة لخلق قاعدة من المتخصصين في كافة مجالات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات؛ وعلى مسار آخر من الاستراتيجية نقوم بإنشاء مركز تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة فائقة القدرة؛ والذي من خلاله يجري التعاون مع كبرى الشركات العالمية لتنفيذ مشروعات ثنائية في مجالات الرعاية الصحية والزراعة من خلال تطبيقات تساعد على التشخيص والاكتشاف المبكر للأمراض، ومواجهة ندرة المياه، ومعالجة اللغة العربية والترجمة الآلية وهو مضمارة نتطلع لأن تكون لمصر ريادة دولية فيها.

كما نسعى جاهدين نحو استخدام تكنولوجيا الجيل الخامس من تكنولوجيات الاتصالات التي تركز عليها تطبيقات المدن الذكية في مختلف الصناعات.

السيدات والسادة الحضور

في ظل الإيمان الراسخ للدولة بأن الشباب المصري المدرب على أحدث التكنولوجيات هم العماد الأول لمصر الرقمية؛ تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإعداد وتنفيذ العديد من البرامج التدريبية اللازمة لبناء الكفاءات الرقمية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية، وتلبية المتطلبات المحلية لصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وذلك بزيادة الطاقة التدريبية لمضاعفة أعداد المتدربين؛ وخلال عام واحد فقط ارتفعت أعداد المتدربين من أربعة آلاف شاب إلى ثلاثة عشر ألف بنهاية العام الحالي، ونستهدف الوصول إلى خمسة وعشرون ألف متدرب في ٢٠٢١ يتلقون تدريبهم على مختلف مجالات التكنولوجيا المتقدمة بالتعاون مع كبرى الجامعات والمؤسسات العالمية المتخصصة، بالإضافة إلى دورات تدريبية للمجندين بالتعاون مع القوات المسلحة المصرية.

ومن أجل ذلك أوشكنا على الانتهاء من إنشاء ستة مجمعات للإبداع التكنولوجي في ست جامعات إقليمية تضم فروعاً جديدة لمعهدى التدريب التابعين للوزارة.

ويظل تحفيز الأداء الابتكاري دوماً واحداً من أهم محاور عمل الوزارة؛ إذ نعمل على توسيع قاعدة الشباب المستفيد من برامج ومنح رعاية الابتكار التكنولوجي واحتضان الأفكار الخلاقة وتطويرها إلى منتجات ذات قيمة مضافة من خلال تنفيذ خطة نشر المناطق التكنولوجية في محافظات مصر المختلفة؛ ولقد أثمرت هذه الجهود خلال عام واحد عن تأسيس ١٥٠٠ شركة جديدة، ونمو حجم الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٢٣%؛ كما شغلت مصر المركز الثاني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جذب الاستثمارات في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى الجهود المبذولة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتهيئة المناخ الملائم لنموها في ظل إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدولة؛ كان من نتائجها ارتفاع معدل نمو نسب الإشغال من شركات القطاع الخاص في المناطق التكنولوجية ببرج العرب وأسبوط إلى أكثر من ٦٠% خلال عام واحد.

ويأتي إنشاء مدينة المعرفة التي نقيمها الآن بالعاصمة الإدارية الجديدة بالتعاون مع القوات المسلحة المصرية لتكون أيقونة جهود الوزارة التي تركز الأسس التي بنت عليها استراتيجيتها، وتضم كل عنصر من عناصرها؛ حيث تضم المرحلة الأولى من المشروع التي تبلغ كلفتها الإنشائية ملياراً جنيهاً؛ مركزاً متخصصاً في البحوث التطبيقية في مجالات التكنولوجيا الحديثة يتعاون مع الشركات العالمية في مشاريع بحثية متخصصة تنتج حلولاً عملية لمواجهة تحدياتنا وتبني مهارات عالية في مختلف التخصصات، ومبنى للتدريب التقني، وآخرًا للأكاديمية الوطنية للتكنولوجيات المساعدة للأشخاص ذوي القدرات الخاصة.

وفي مدينة المعرفة نبني أول جامعة متخصصة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أفريقيا والشرق الأوسط وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم العالي؛ ليعد المشروع الأهم في مدينة المعرفة الذي يعزز قدرات مصر الرقمية ويحقق ريادتها الإقليمية في هذا المضمار.

وسعيًا لزيادة فرص التدريب على المهارات الرقمية في مختلف أنحاء البلاد انتهينا خلال عام بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة من تطوير ١٠٥ مركز شباب في ٢٠ محافظة وتوصيلها بكابلات الألياف الضوئية وتجهيزها بصالات الحواسيب، ونسعى للتوسع في عدد أكبر من المراكز على مستوى الجمهورية في العام القادم إن شاء الله؛

ويسرني أن أعلن عن إنشاء المركز التقني لخدمات الاستغاثة للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة كأول مركز من نوعه على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا، والذي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية، وإعاقات التخاطب من التواصل هاتفياً مع خدمات الطوارئ.

كذلك نقوم بتطوير التكنولوجيا لتقديم خدمات الرعاية الصحية في المناطق النائية من خلال تنفيذ خطة تستهدف إقامة ثلاثمائة وحدة للتشخيص والعلاج عن بعد في تلك المناطق؛ انتهينا من أكثر من مئة وخمسين وحدة منها خلال العام الحالي ونخطط لاستكمال الباقي في العام القادم.

الحضور الكريم

انطلاقاً من ضرورة توافر بنية معلوماتية رقمية مؤمنة؛ فإننا نحرص على تنفيذ عدد من المشروعات الفنية في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني من أجل رفع كفاءة شبكة الانترنت، وقد تم زيادة متوسط سرعة الانترنت في مصر ثلاثة أضعاف من ٥,٧ ميجابت/ ثانية في يونيو ٢٠١٨ إلى ١٨ ميجابت/ ثانية في نوفمبر ٢٠١٩، ومن المتوقع أن نصل بنهاية العام الجاري إلى متوسط سرعة ٢٠ ميجابت/ ثانية؛ باستثمارات قدرها مليار وستمئة مليون دولار في أقل من عامين.

ومن أجل ضمان حقوق المواطنين في الحصول على أعلى مستوى لخدمات الاتصالات والإنترنت؛ أنشأنا مركزاً متخصصاً معتمداً على أحدث التقنيات لإجراء قياسات دورية لجودة خدمات الصوت والانترنت المحمول المقدمة من شركات الاتصالات العاملة في مصر وفقاً للمعايير العالمية المتعارف عليها لقياس جودة الخدمة.

ويأتي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي كواحد من ركائز خطة الوزارة؛ حيث استضافت مصر فعاليات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية الذي شرفتموه سيادتكم بالافتتاح، وقد نجح ممثلو الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات خلاله في استصدار قرار ملزم دولياً يتعلق بمنع الممارسات غير الشرعية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى باقي مخرجات المؤتمر ومن أبرزها تحديد الأطياف الترددية لخدمات الجيل الخامس وخدمات انترنت الأشياء؛ وخدمات الأبحاث الفضائية.

وقد تجلّى احترام مجتمع الاتصالات الدولي للكفاءات المصرية ومقامها الرفيع في هذه الصناعة بانتخاب مصر لرئاسة المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإجماع الأعضاء لمدة عامين، ثم أعقب ذلك في أقل من عام انتخابها لرئاسة مجلس الاعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاتحاد الأفريقي لمدة عامين أيضاً. وفي ظل رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي؛ تنفذ الوزارة عدداً من مشروعات التعاون مع الأشقاء الأفارقة في مجالات تطوير البنية التحتية للاتصالات، وتحقيق التحول الرقمي، والأمن السيبراني، وبناء قدرات أبناء قارتنا الأفريقية.

السيدات والسادة الحضور

إن ما تشهده مصر من مشروعات ضخمة إنما تعكس الإرادة القوية للدولة لبناء مصر الرقمية؛ وفي هذا الصدد؛ فإننا نشرف كوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتشارك مع كافة قطاعات الدولة لتنفيذ عدد كبير من المشروعات من أجل إنشاء منظومة رقمية متكاملة مؤمنة لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بشكل مبسط يقضي على الروتين والفساد، مع اتاحتها دون اشتراط الحاجة للذهاب إلى مقر تقديم الخدمة؛

ولقد انطلقت باكورة هذه المشروعات من خلال تنفيذ مشروع تجريبي في محافظة بورسعيد يستهدف تحويلها إلى مدينة رقمية من خلال إطلاق حزمة من الخدمات الحكومية الرقمية تغطي قطاعات الدولة المختلفة والتي تمت ميكنتها بالتعاون مع كافة الوزارات والهيئات مقدمة الخدمات.

ومن أجل ضمان استمرار تقديم خدمات حكومية رقمية متميزة للمواطنين دون الاعتماد على شبكة الانترنت؛ رُبط ثمانمائة مبنى حكومي في محافظة بورسعيد من خلال شبكة الألياف ضوئية، وعلى نفس النسق ستربط كافة المباني الحكومية والتي يبلغ عددها نحو اثنين وثلاثين ألف مبنى حكومي على مستوى الجمهورية بهذه الشبكة؛ وذلك خلال ستة وثلاثين شهراً، وبتكلفة تصل إلى ستة مليارات جنيه.

ونسعى بالتعاون مع النيابة العامة ووزارات العدل والداخلية والتموين والاستثمار إلى تعميم خدمات المرور والتوثيق والبطاقات التموينية والاستثمار في كافة أنحاء مصر الرقمية لإتاحتها لكافة المواطنين على مستوى الجمهورية في العام المقبل إن شاء الله؛ على أن تتاح من خلال عدد من المنافذ ثلاثم كافة أطياف المجتمع وهي: تطبيقات المحمول، ومنصة رقمية على الانترنت، بالإضافة إلى قنوات تمكن المواطنين من غير المتعاملين مع التكنولوجيا من الحصول على هذه الخدمات؛ وهي مراكز خدمات المواطنين بالتعاون مع وزارة التخطيط، ومراكز الاتصال؛ والبريد المصري الذي انتهينا خلال عامين من تطوير ألفي مكتب من مكاتبه الأربعة آلاف في إطار خطة طموحة لإعادة صياغة دوره ليصبح منفذاً رئيسياً للخدمات الحكومية المتكاملة مع العمل بالتوازي على التوسع في فروعه وتزويده بأجهزة تقدم الخدمات بتقنيات حديثة.

وتتضمن أهم مشروعات التحول الرقمي؛ التعاون مع هيئة الرقابة الإدارية ووزارة التنمية المحلية في انشاء قاعدة بيانات رقمية ديناميكية موحدة لحصر المحاجر المملوكة للدولة على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى التعاون مع وزارة الزراعة في منظومة حصر وميكنة الحيازات الزراعية واصدار كارت الفلاح من أجل حوكمة إجراءات تقديم الدعم الزراعي المقدم للفلاح؛ وكذلك معاونة وزارة المالية في مشروع تطوير منظومة الضرائب الطموح.

كما انتهينا من تطوير منصة الآثار المصرية بالتعاون مع وزارة الآثار، كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع تطوير منصة خدمات الهجرة والجنسية بمصلحة الجوازات وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية، كما نتعاون مع وزارة التعليم العالي في مشروع الامتحانات الرقمية بالجامعات؛ فضلا عن تنفيذ ميكنة مشروع التأمين الصحي بالتعاون مع وزارة الصحة.

كذلك نتشارك مع وزارة النقل في تقديم خدمات حجز تذاكر القطار من مكاتب البريد، كما أطلقنا خدمة توزيع معاشات السيدات من جميع مكاتب البريد وذلك بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي التي نعاونها أيضا في تطوير منظومة ميكنة المعاشات، وكذلك نتعاون مع وزارة قطاع الأعمال في مشروع ميكنة مصانع قطاع الأعمال العام.

كما نتشارك مع البنك المركزي المصري في مشروع الكارت الموحد الذي يعد خطوة مهمة في طريق الشمول المالي. ويأتي مشروع نقل الحكومة إلى العاصمة الادارية الجديدة كواحد من أهم المشروعات التي تسهم فيها الوزارة والتي تمثل نقلة نوعية في الأداء الحكومي لحكومة رقمية تشاركية لا ورقية وذلك بالتعاون مع القوات المسلحة المصرية ووزارة التخطيط.

السيدات والسادة

إن جل ما يتميز به قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو تكامل الطاقات وتضافر الجهود بين كافة عناصره من قطاع حكومي ومنظمات المجتمع المدني وشركات عالمية ومحلية لتنفيذ عدد ضخم من المشروعات؛ مما أثمر عن ارتفاع مؤشرات القطاع خلال الربع الأول من العام المالي الحالي ليسجل أعلى قطاعات الدولة نموا؛ بمعدل نمو بلغ ١٦%؛ وكان القطاع قد حقق نسبة نمو ١٤% خلال العام المالي الأخير بزيادة ٢% عن العام المالي الذي يسبقه؛ كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من ٣,٢% إلى ٤%، وارتفعت قيمة الاستثمارات في القطاع خلال نفس العام من ٢٨ مليار جنيه إلى ٣٥ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٥%، بالإضافة إلى زيادة حجم صادرات الخدمات الرقمية من ٣,٢ مليار دولار إلى ٣,٦ مليار دولار.

السيد الرئيس

إن هذه المؤشرات تبرهن أننا نسير على الطريق الصحيح في تنفيذ استراتيجيتنا التي نستهدف من خلالها المساهمة في بناء مصر الشابة الفتية.. مصر الرقمية.

وفي نهاية كلمتي؛ باسم كل زملائي أهل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نعاهد سيادتكم على المضي قدما على طريق العمل والتعاون مع كافة جهات الدولة لتحقيق المزيد من الإنجازات يكون المواطن المصري دائما هو الهدف الأسمى منها؛ فتتجلى مصر الرقمية بهية وضياء تلبى تطلعات الشعب المصري العظيم وتحقق أمانيه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛؛